Document: EB 2013/110/R.32/Rev.1
Agenda: 11(d)
Date: 12 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2014

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2013

المحتويات

أولا – المقدمة **1**

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014 والأجل المتوسط **1**

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية **3**

رابعا – التحقيقات والمنع **4**

الملحق

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014 والقائمة المؤقتة للمراجعات المقررة لعام 2015 8

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2014

أولا – المقدمة

1- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014 والمعلومات الأساسية ذات الصلة. وتستند هذه الخطة إلى عملية تقدير المخاطر وقد صادق رئيس الصندوق عليها. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، أن تقدم اقتراحات في خطة العمل وعرضها على رئيس الصندوق للنظر فيها. وسوف تعرض خطة العمل للتأكيد، متى تم الانتهاء منها، على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2013.

2- هذه الخطة معروضة على لجنة مراجعة الحسابات قبل استكمالها للنظر فيها ضمن عملية الميزانية لعام 2014 كي يتسنى النظر في حجمها ومدى تعقيدها بصورة كافية عند صياغة ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014 والأجل المتوسط

بيئة المخاطر التي يواجهها الصندوق في عام 2014/2013

3- تتوقع خطة الصندوق متوسطة الأجل للفترة 2013–2015، التي تمثل تجميعا لخطط المؤسسة ومخرجاتها ونتائجها المتوقعة، استقرارا في حجم أنشطة البرامج طوال فترة الثلاث سنوات المشار إليها. غير أن هذا سوف يأتي مصحوبا بوتيرة استثنائية في التغير التنظيمي الذي ينطوي على العديد من التحسينات في الجودة والكفاءة، والكثير من هذه التحسينات حثت عليها مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق. كما أن التقييم على مستوى المؤسسة الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق للكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات الممولة من الصندوق أدى إلى سلسلة من الإجراءات المتفق عليها، والتي من المقرر إطلاق تنفيذها قريبا. ويعكس العديد من التغييرات عملية تحول الصندوق إلى منظمة لامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية في آن واحد، وهي العملية الجارية حاليا، مع إدخال التعديلات الضرورية على العمليات التشغيلية والموارد البشرية والمالية وهياكلها. وسوف تساعد هذه الإجراءات على معالجة المخاطر التي تواجه كفاءة البرامج وفعاليتها في الأجل المتوسط، ولكنها سوف تمثل ضغوطا على موظفي الصندوق وموارده المالية في عام 2014 وضغوطا كذلك على إطار الضوابط الداخلية في الصندوق.

4- يشير تقدير المخاطر المؤسسية في الصندوق إلى إمكانية وجود ضغوط على الموارد المالية كأكبر مجال محفوف بالمخاطر فيما يتعلق بتحقيق أهداف الصندوق عالية المستوى على المدى المتوسط. كما تم أيضا تحديد مدى قدرة الصندوق على قياس أدائه في سعيه الدائب إلى تحقيق تلك الأهداف وتطويع نموذج عمله بالقدر الكافي باعتبارهما من مجالات المخاطر. ولا تزال مخاطر تحقيق عوائد سالبة على

الاستثمار ومخاطر الفساد والتدليس مدرجة على سجل المخاطر المؤسسية حيث إنها تعتبر مخاطر كامنة في البيئة التي يمارس فيها الصندوق عملياته، ولكنها تبرز على وجه الخصوص في فترة تشهد تغييرات رئيسية.

5- خلص التقدير الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف ذاته للمخاطر[1] أيضا إلى وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بوضوح تفويض السلطة ومداه، بما في ذلك ما يتصل بالمكاتب القطرية، وتحقيق القيمة مقابل المال المنفق من خلال توريد الخدمات، والإشراف على المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ورصد استغلال الموارد بوجه عام. أما مجال الدفعات المنصرفة من القروض، والذي حدد في عام 2012 باعتباره مجالا لمخاطر عالية، فلم يجر تأكيده بهذه الصفة في عام 2013 نظرا للتحسينات التي طبقت في غضون ذلك.

الاستراتيجية والأولويات لعام 2014 والأجل المتوسط

6- يهدف مكتب المراجعة والإشراف إلى توفير خدمة مهنية تتميز بالتخصص والفعالية والأهمية والكفاءة موثوقا بها تساعد الصندوق على تحقيق أهدافه متوسطة الأجل. وسوف يواصل المكتب التركيز على تقدير المخاطر والضوابط ذات الصلة بما يلي: كفاءة استخدام الموارد المالية وموارد الموظفين؛ ومدى الامتثال للإطار التنظيمي المطبق؛ ومدى نزاهة المعلومات المبلغة؛ ومدى فعالية عمليات الأعمال. وسوف يعمل المكتب بالتآزر مع إدارة الصندوق من أجل تحديد ومعالجة المخاطر المؤسسية الهامة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على نهج مستقل في انتقاء وأداء المهام والإبلاغ بها.

7- وسيسهم مكتب المراجعة والإشراف أيضا في تخفيف حدة المخاطر عن طريق ما يتولاه من أنشطة التحقيق وعن طريق صلاحياته في الحث على محاربة الفساد. وسوف يهدف المكتب في عمله إلى كفالة الاستجابة الفورية والفعالة للادعاءات المتعلقة بوقوع مخالفات. وسوف يكثف جهوده الرامية إلى منع وقوع المخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته وسوف يتعاون مع الشركاء المعنيين داخل الصندوق وخارجه لبلوغ هذه الغاية.

8- وفي عام 2014 سيكون المكتب قد خفض عدد موظفيه نتيجة لخروج اثنين من الموظفين المتخصصين المشاركين. وتبعا لذلك، سوف يعتمد المكتب حصريا على الخبرات الخارجية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل الحفاظ على تغطية ملائمة للمخاطر المؤسسية الرئيسية. وسوف يكثف المكتب جهوده في مجالات التحقيق/منع الفساد، وهو هدف لم يتحقق بصورة كاملة في عام 2013 نظرا لضخامة عدد حالات التحقيق.

[1] تركز عملية تقدير المخاطر التي يضطلع بها المكتب على مجالات المخاطر/الأوضاع التي تندرج ضمن النطاق الوظيفي للمكتب واختصاصاته ومن قبيل ذلك ما يلي:
- المعلومات غير الدقيقة أو غير الكافية أو المتأخر ورودها إلى مستخدمي البيانات وإدارة الصندوق ولأغراض التسيير وللاطلاع العام؛
- عدم الامتثال للقواعد والسياسات والإجراءات وقرارات إدارة الصندوق؛
- شراء السلع أو الخدمات دون مراعاة الاعتبارات الاقتصادية أو في وقت متأخر أو بطريقة غير ملائمة؛
- خسائر الأصول المادية والافتراضية على السواء؛
- قصور الكفاءة في استخدام الموارد واستخدامها بشكل غير ملائم؛
- قصور أساليب النشاط/الوظائف في الارتقاء إلى مستوى التوقعات.

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

9- وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين المتعلقة بممارسة مهنة المراجعة الداخلية، تم إعداد خطة المكتب لعام 2014 على أساس عملية تقدير المخاطر. وينصب التركيز على تحديد أحجام التعرض الكبيرة للمخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف المؤسسية الآنية، وكذلك الأهداف المؤسسية متوسطة الأجل، مع التركيز على المجالات الواقعة ضمن اختصاص المكتب ومجموعة الأدوات المتخصصة المتوافرة لديه.

10- أجرى المكتب تقديرا للمخاطر في سبتمبر/أيلول 2013 كما روعيت في انتقاء عمليات المراجعة اعتبارات عملية مثل الحاجة إلى تحاشي تجميع أحجام كبيرة من عمليات المراجعة في مجال واحد وتعزيز فرص العمل مع مهام المراجعة الداخلية في وكالتي الأمم المتحدة الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وأيضا حجم وخبرات فريق المراجعة الداخلية.

المهام المنتقاة لعام 2014

- **بيئة الضوابط على مستوى المؤسسة – تفويض السلطة (التركيز على المكاتب القطرية التابعة للصندوق).** تم إجراء هذا النوع من الاستعراض في أواخر عام 2010، وبإدراك أهمية مثل هذا الاستعراض، أشارت إدارة الصندوق إلى أنه سيكون من المفيد إجراء استعراض آخر لبيئة الضوابط الداخلية. وقد أشار التقدير الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الجانب المتعلق بتفويض السلطة، وأثره على إطار المساءلة في الصندوق وعلى فعالية المنظمة وكفاءتها يثير المخاوف. وبالنظر إلى عملية إضفاء الطابع اللامركزي على المنظمة تدريجيا، يعتبر ذلك مسألة رئيسية تحتاج إلى تقدير سليم من أجل السماح للمنظمة بتحقيق المزيد من جوانب الكفاءة. وقد ينظر إلى ذلك التقدير باعتباره ذا طابع استشاري بالنظر إلى التطور المستمر في وضع المنظمة.
- **توريد الخدمات.** مع وكالتي الأمم المتحدة الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ينخرط الصندوق مع العديد من المتعاقدين لتوريد خدمات مؤسسية (مثلا، التنظيف، والأمن، وتوفير وجبات الطعام، والشحن، واستضافة تكنولوجيا المعلومات، وغيرها) بتكلفة سنوية كبيرة. وقد ذكر تقدير المخاطر الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف بعض المخاوف المتعلقة بمدى تنافسية الأسعار، وعملية الموافقة وإدارة هذه التعاقدات. وقد حدد من خلال تنسيق وثيق مع مهام المراجعة الداخلية في الوكالتين الأخريين فرصا للتقدير المشترك لمثل هذه الخدمات، ويجري الآن السعي لاغتنام تلك الفرص من أجل تحقيق تغطية أوسع لأنواع الخدمات والحصول على القيمة من المال المنفق وكذلك التطمينات المعنية للوكالات الثلاث جميعا.
- **الرصد والإبلاغ بشأن استغلال موارد الميزانية.** تمت الموافقة على عملية المراجعة هذه ضمن خطة عمل 2013، ولكنها لم تتم خلال العام ونقلت إلى خطة عمل 2014. وقد سجل بعض التحسين في هذا المجال في 2013، غير أنه لا تزال هناك مخاوف تحيط بمصداقية نظام الإبلاغ بالالتزام بالميزانية وفعالية ذلك النظام. وقد أشار تقدير المخاطر الذي أجري في عام 2013 إلى مجالات معينة في عملية رصد الميزانية، وعلى وجه الخصوص إدارة الموارد التكميلية، ومصروفات السفر، وتكاليف الموظفين. ولا يزال مجال رصد الميزانية مجالا ذا مخاطر عالية بالنظر إلى دوره الأساسي في تمكين المنظمة من تخصيص مواردها المالية المحدودة واستخدامها بفعالية.

- **إدارة الخبراء الاستشاريين.** تشكل الاستعانة بخدمات الاستشاريين جزءا أساسيا من نموذج عمل الصندوق كما أنها تندرج ضمن أكبر النفقات الإدارية بعد تكاليف الموظفين. وقد وردت الإشارة إلى مخاوف تتعلق بالاستخدام المتكرر لخدمات الاستشاريين وإمكانية حدوث تعارض بين المصالح. وقد تم مؤخرا إضفاء الطابع اللامركزي جزئيا على التعاقد مع الاستشاريين وما يرتبط بهم من عمليات إدارية حيث فوضت سلطاتها إلى الشعب، وسوف تسعى عملية المراجهة هذه إلى توفير تطمينات بشأن كفاءة تشغيل الأنشطة التي أضفيت عليها الصفة اللامركزية وفعالية تلك العمليات من أجل الإسهام في التنقيح الجاري في هذه العملية.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** سيستمر مكتب المراجعة والإشراف بدعم الإدارة من خلال اختبارات مستقلة للضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي بهدف دعم تصديق الإدارة على فعالية مثل هذه الضوابط. وسوف ينسق المكتب مع المراجعين الخارجيين في الصندوق، كما كان الحال عليه عام 2012، لضمان وجود أساس يمكن الوثوق به لرأي المراجعين الخارجيين في تصديق الإدارة. وفي عام 2014 سيشمل ذلك إجراء الاختبارات النهائية للضوابط لعام 2013 (فبراير/شباط–مارس/آذار) والاختبارات الأولية للمعاملات المتعلقة بعام 2014 (أكتوبر/تشرين الأول–نوفمبر/تشرين الثاني).
- **الأمن في الميدان.** تعتبر سلامة موظفي الصندوق ومستشاريه في الميدان ذات أهمية قصوى للمنظمة، سواء في المكاتب القطرية التابعة للصندوق أو موظفيه الموفدين في بعثات، وخصوصا بالنظر إلى التوسع في حضور الصندوق في الميدان. إلا أن فعالية مثل هذه العمليات قد تضعف في حال عدم التزام الموظفين أو الخبراء الاستشاريين، أو غيرهم ممن يرتبطون بحضور الصندوق في الميدان، بصورة كاملة بهذه الإجراءات. وإضافة إلى ذلك، تعتبر علاقة الصندوق بدائرة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وما يقدمه من تدريب كاف للموظفين المسؤولين عن أمن الآخرين أمرين أساسيين لضمان سلامة موظفي الصندوق والمتعاقدين معه. ويقترح مكتب المراجعة والإشراف استعراض الامتثال لمتطلبات الأمن بهدف تزويد الإدارة بالتطمينات الكافية وتحديد أي مجالات نواقص محتملة.
- **عمليات المراجعة القطرية المخصوصة (2).** سوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف إجراء عمليتي مراجعة قطرية مخصوصتين اثنتين على الأقل من أجل استعراض الإشراف على حافظة برامج الصندوق فيما يتعلق بالمتطلبات الائتمانية والامتثال العام من قبل إدارة المكاتب القطرية التابعة للصندوق. وسوف تتحدد البلدان المعنية من خلال التشاور مع مديري الشعب. وقد وردت تغذية مرتدة إيجابية بوجه عام بشأن فائدة هذه المراجعات واستخدم مكتب المراجعة والإشراف خبرته في إجراء هذه المراجعات على مدى السنوات القليلة الماضية من أجل تطوير قدر من التوحيد في خطة العمل، مما يسمح بتعزيز الكفاءة وبناء قاعدة مقارنة أوسع. وبقدر ما تسمح به الموارد المتاحة، يمكن إضافة تلك المراجعات أثناء السنة.
- وكما حدث في السنوات السابقة، سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بأداء **أنشطة المراجعة المتكررة المتمثلة في اعتماد نفقات المقر الواجب استردادها من الحكومة الإيطالية ومراجعة نفقات مكتب رئيس الصندوق.** وسوف يشمل ذلك النفقات السنوية لمقر السكن التابع للصندوق.

- **التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح.** بناء على طلب لجنة مراجعة الحسابات، سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بالتنسيق مع المراجع الخارجي للحسابات بمراجعة التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع وذلك لضمان أن يعكس التقرير بدقة وبشكل كامل استخدام هذه المخصصات الخاصة.

المهام المبدئية للفترة 2015/2014

- **التسيير في مشروعات تكنولوجيا المعلومات والإشراف عليها.** برزت الحاجة إلى تحسين استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق استخدامها بصورة متكررة كعامل بالغ الأهمية في تحسين أداء المنظمة والمضي قدما صوب تحقيق اللامركزية التنظيمية. وقد خصصت مقادير كبيرة من الموارد من خلال الميزانية الرأسمالية. كما أن التقييم الذي أتمه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2013 للكفاءة المؤسسية للصندوق على مستوى المؤسسة ككل وكفاءة العمليات الممولة من الصندوق ذكر الحاجة إلى إدخال تحسينات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق القدر الكافي من التكامل والتسيير. وتعتبر المساءلة عن تحقيق هذه التحسينات والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات ورصدها أمرا مهما للسماح بتحقيق جوانب الكفاءة المتوقعة. وقد أبرز تقدير المخاطر الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف بعض المخاوف بشأن الاستخدام غير الكفء لتكنولوجيا المعلومات ويقترح استعراض كيفية الإشراف على هذه المشروعات (الرأسمالية وغير الرأسمالية) من حيث النتائج الكلية المتوخاة وكيفية استخدام الميزانية.
- **السفر (استخدام الفنادق).** كان القصد من وراء برنامج الفندق المفضل المطبق حديثا هو تحقيق وفورات في التكاليف وجوانب كفاءة في الوقت ذاته. وقد تلقى مكتب المراجعة والإشراف تغذية مرتدة من العديد من المجالات في المنظمة بشأن بعض الآثار السلبية لهذا البرنامج. ومن شأن إجراء استعراض مختصر لهذا البرنامج أن يكشف مدى هذه القضايا وما إذا كانت هناك وفورات في التكلفة تتحقق على أساس كلي أم لا. غير أنه نظرا لأن هذا البرنامج لم يبدأ إطلاقه إلا في أوائل عام 2013، فإن مثل ذلك الاستعراض لن يجرى قبل نهاية عام 2014 أو 2015 للسماح بحل المشكلات الأولية وضمان تراكم خبرة كافية يمكن على ضوئها تقييم البرنامج.
- **الإشراف الائتماني للمنح.** يوفر الصندوق جملة من أشكال التمويل (منح قطرية مخصوصة، وعالمية، وإقليمية) لأنماط مختلفة من الجهات المتلقية (الدول الأعضاء، المنظمات الحكومية الدولية، الكيانات التي يستضيفها، والقطاع الخاص، إلخ). كما أن التقييم الذي يجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لإدارة المنح على مستوى المؤسسة ككل، والمقرر الانتهاء منه في أوائل عام 2014، يغطي العديد من جوانب برنامج المنح في الصندوق، غير أنه لا يشمل تقديرا متعمقا لمدى قدرة الصندوق على ضمان الإشراف الائتماني الكافي على استخدام موارد المنح. ويقترح مكتب المراجعة والإشراف إجراء استعراض مركز لهذه القضايا كعمل مكمل لما يقوم به مكتب التقييم المستقل.

11- بدأ بعض أشكال الانخراط في المراجعة في عام 2013 وسوف يتم الانتهاء منها في الأشهر الأولى من عام 2014. وسوف يقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2014 تقرير عن حالة الأنشطة

المدرجة في خطة العمل لعام 2013. وسوف يقدم في سبتمبر/أيلول 2014 تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في خطة العمل لعام 2014.

12- سوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف توفير خدمات استشارية إما من خلال اضطلاعه بدور المراقب في اللجان الإدارية أو من خلال مهام مخصوصة ذات نطاق محدود تطلبها إدارة الصندوق. وقد تستلزم هذه الخدمات تقديم مشورة مستقلة دعما للتحسينات المدخلة على الكفاءة والضوابط أو لتوفير منظور على مستوى المؤسسة ككل حول قضية محددة. وسوف يواصل المكتب أيضا متابعة تنفيذ توصيات لجنة مراجعة الحسابات وتوفير الدعم لإدارة الصندوق في تنفيذ تلك التوصيات.

13- سوف يواصل مكتب المراجعة والإشراف انتهاج التعاون النشط مع مهام المراجعة الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي من خلال الاجتماعات المتكررة، وتبادل الموظفين، وإجراء مراجعة منسقة (في مجال توريد الخدمات) على النحو المشار إليه أعلاه.

رابعا – التحقيقات والمنع

14- تتمثل ولاية قسم التحقيقات التابع لمكتب المراجعة والإشراف في التحقيق حسب الاقتضاء في كل المسائل المتعلقة بالمخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته. وتشمل الممارسات الخاطئة سوء السلوك من قبل الموظف والتدليس والفساد فيما يتعلق بالكيانات، والمتعاقدين، والأفراد غير المنتمين إلى الصندوق الذين يتقدمون بطلبات للمشاركة في الأنشطة الممولة من الصندوق أو في التعاقدات المتعلقة بمقر الصندوق أو يشاركون في تلك الأنشطة والتعاقدات.

15- سوف يولي قسم التحقيقات الأولوية الرئيسية في عام 2014 لضمان التحقيق الفوري في الادعاءات التي يتلقاها بما يتفق وسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن التدليس والفساد في الصندوق. وقد سعى مكتب المراجعة والإشراف في السنوات الأخيرة إلى الحصول من إدارة الصندوق على موارد إضافية من أجل تحقيق هذا الهدف وحصل بالفعل على تلك الموارد وسوف يواصل ذلك الطلب من جديد في عام 2014 إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

16- سوف يزيد المكتب أيضا من جهوده الرامية إلى المنع والوعي، وهو مجال حظي باهتمام أقل في السنوات الأخيرة بسبب محدودية قدرات الموظفين.

خامسا – موازنة المكتب وموارده لعام 2014

17- تمت إعادة هيكلة المكتب عام 2011 وعام 2012 دعما لتوجهاته الاستراتيجية متوسطة الأجل. ويورد الجدول الهيكل الراهن والهيكل المقترح لعام 2014.

الجدول

موظفو المكتب وموارده لعام 2013 وعام 2014

هيكل المكتب في عام 2013	هيكل المكتب في عام 2014
مدير	مدير
مساعد إداري (ما يعادل نصف دوام كامل (0.5))	مساعد إداري (ما يعادل نصف دوام كامل (0.5))
مراجع داخلي أقدم (1)	مراجع داخلي أقدم (1)
مسؤول مراجعة داخلية (1)	مسؤول مراجعة داخلية (1)
مراجع داخلي، تكنولوجيا المعلومات (1)	مراجع داخلي، تكنولوجيا المعلومات (1)
مراجعون داخليون مشاركون (2 حتى أغسطس/آب)	مساعد مراجعة (1)
مساعد مراجعة (1)	محققون (2)
محققون (2)	مساعد تحقيقات (1)
مساعد تحقيقات (0.2)	
ميزانية المكتب لعام 2013 لنفقات السفر والخبرة الخارجية – 000 102 دولار أمريكي كذلك تم توفير موارد إضافية من خلال إعادة التخصيص في الميزانية – 000 146 دولار أمريكي.	الميزانية المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2014 للسفر والخبرة الخارجية قدرها 000 200 دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم إلى المكتب موظف من الفئة الفنية لمدة ستة أشهر

18- كان معوق القدرات الرئيسي الذي واجهه المكتب عام 2012 وعام 2013 في مجال التحقيقات ناجما عن ثقل عبء الحالات. وقد تم توفير موارد إضافية للمكتب من أجل ضمان تزويده بقدرات كافية في هذا الشأن. وفيما يخص عام 2014، سيتم تخفيض قدرات الموظفين في قسم المراجعة بسبب رحيل اثنين من الموظفين المهنيين المزاملين في أغسطس/آب 2013. ويسعى المكتب جاهدا إلى توظيف موظفين مهنيين مزاملين جدد في مجالي المراجعة والتحقيقات.

19- قدم المكتب مقترحا بالميزانية من أجل الحصول على موارد إضافية في عام 2014 بهدف الحفاظ على قدراته في مجال المراجعة الداخلية والوفاء بعبء الحالات المرتفع في مجال التحقيقات. أما عبء العمل والحاجة إلى خبراء خارجيين – خصوصا في مجال التحقيقات – فلا يمكن توقعهما وقد يستلزمان طلبا للحصول على موارد مالية إضافية أثناء العام.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2014 والقائمة المؤقتة للمراجعات المقررة لعام 2015

أنشطة المكتب المقررة لعام 2014 *أيام الموظفين (خطة 2013 بين قوسين)*

أنشطة المراجعة الداخلية **900 (*1100*)**

الانخراط في عمليات الضمان

- بيئة الضوابط على مستوى المؤسسة - تفويض السلطة
- توريد الخدمات
- الرصد والإبلاغ عن استخدام الميزانية
- إدارة الخبراء الاستشاريين
- اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي
- الأمن في الميدان
- المراجعة القطرية المخصوصة 1
- المراجعة القطرية المخصوصة 2
- مصروفات مكتب رئيس الصندوق (المتكررة) لعام 2012
- النفقات التي ستُسترد من الحكومة المضيفة (متكررة)
- **"التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح"**

العمل الاستشاري

- يحدد لاحقا
- مدخل في الجهود المؤسسية والقيام بدور مراقب في اللجان الإدارية

القائمة المبدئية لعمليات المراجعة لعام 2015

- التسيير والإشراف على مشروعات تكنولوجيا المعلومات
- السفر: استخدام الفنادق
- الإشراف الائتماني للمنح

أنشطة التحقيق **750 (*705*)**

- عمل التحقيق
- تشجيع ومناصرة سياسة مكافحة الفساد الصادرة عن الصندوق
- تحديث إجراءات التحقيقات والجزاءات
- الدعم المقدم من الأمانة إلى لجنة الجزاءات

إدارة المكتب وبناء قدراته **256 (315)**

- تمثيل المكتب واستقطاب التأييد له في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- الإبقاء على أدوات دعم المراجعة والتحقيقات وتطوير تلك الأدوات
- توظيف الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتنمية قدراتهم
- إدارة المكتب وتنظيمه